

الفريق العامل المعني بالوساطة
المؤتمر الهاتفي الذي عقد يوم الخميس 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009

تقرير الاجتماع

المشاركون	
السيدة طوني بيراني	أستراليا
السيد إبير هارد كارل	ألمانيا
السيد المستشار تصدق حسين جيلاني (رئيس الفريق العامل بالاشتراك)	باكستان
السيدة أنكيرا كالي	فرنسا
السيدة ليليان طومسن (رئيسة الفريق العامل بالاشتراك)	كندا
السيدة ليلاتول زريدة هارون	ماليزيا
السيد عمرو عبد المعطي	مصر
السيد آلن شو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
حضرة المستشار فيكرامبيت سن	الهند
السيدة ليسا فوجل	الولايات المتحدة الأمريكية
السيدة دنيس كارتر (منظمة جمع الشمل) (Reunite)	خبراء وساطة مستقلون
السيدة لورين فيليون (منظمة AIFI الدولية للسطاء الناطقين بالفرنسية)	
السيد ويليام دنكن	المكتب الدائم
أعضاء الفريق العامل غير المشاركين في المؤتمر الهاتفي يوم 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009	
السيد المستشار فيكرامبيت سن	الهند
السيد أكرم س. حرحشة	الأردن
	المغرب
السيد المستشار سعيد الزمان صديقي	خبير وساطة مستقل

المكتب الدائم

لاهاي، هولندا

6, Scheveningseweg, 2517 KT The Hague, The Netherlands

هاتف +31 (70) 363 3303 فاكس +31 (70) 360 4867

بريد إلكتروني secretariat@hcch.net الموقع على شبكة الإنترنت <http://www.hcch.net>

جدول أعمال
الفريق العامل المعني بالوساطة
في سياق عملية مألطة

المؤتمر الهاتفي
29 أكتوبر/تشرين الأول 2009

1. نقاط اتصال مركزية

- الاستفسارات يتلقاها أعضاء الفريق العامل في دولهم
- الخطوات الأخرى

2. ملفات السوابق القضائية

- مناقشة ملفات السوابق القضائية يقدمها أعضاء الفريق العامل

3. تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة

- مناقشة الردود على الاستبيان الثاني

4. الفريق العامل – برنامج العمل

- التطوير المحتمل لمبادئ توجيهية حول المعايير والوصول إلى الوساطة في المنازعات الأسرية عبر الحدودية التي تشمل الأطفال
- الأعمال المقبلة

يشترك في رئاسة الفريق العامل السيدة طومسن (كندا) والسيد جيلاني (باكستان)، ولكن من أجل تبسيط عملية الاتصال في المؤتمرات الهاتفية قد اتفق كلا السيدة طومسن والسيد جيلاني على أن يرأسا المؤتمرات الهاتفية بالتناوب؛ وقد رأست السيدة طومسن المؤتمر الهاتفي الثاني في يوم الخميس 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

رحّب الرئيس بجميع المشاركين وبدأ المؤتمر الهاتفي بإلقاء مقدمة عامة ونداء الأسماء، ثم أفاد بأنه سيخاطب المشاركين على خط اللغة الإنجليزية أولاً لسماع مداخلاتهم / تعليقاتهم / أسئلتهم ثم يتبع نفس الطريقة مع المشاركين على خط اللغة الفرنسية.

افتتح الرئيس الاجتماع سأل المشاركين عن التطورات الجديدة في دولهم فيما يتعلق القضية الأولى بجدول الأعمال، وهي إنشاء نقاط اتصال مركزية التي كان قد تم تحديدها في المؤتمر الهاتفي الأخير كقضية ذات أهمية كبيرة. وقال أن في باكستان طرحت فكرة إنشاء نقطة اتصال مركزية كهذه وقد وافق عليها رئيس المستشارين وأن الفكرة قد طرحت على الوزارة المعنية، والتي أعطت موافقتها على إنشاء نقطة اتصال مركزية عن طريق فتح مكتب للتعاون الدولي والقانون الدولي في المستقبل القريب جداً.

أعاد السيد كارل (ألمانيا) التأكيد على أهمية إنشاء نقطة اتصال مركزية. وأفاد بأنه بناء على ما ذكر في المؤتمر الهاتفي الأخير، ستوجد في ألمانيا ثلاث سلطات ذات الصلاحية لتولي القضايا المتعلقة باختطاف الأطفال: فيالنسبة للقضايا

الخاضعة لاتفاقية لاهاي ستكون السلطات المختصة بنظرها مكتب العدل الفدرالي في بون ووزارة العدل في برلين، في حين تتولى وزارة الخارجية القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي. وشرح بأن هناك تنسيقا جيدا في العمل بين هذه السلطات الثلاث، وأنه ستكون هناك مشاورات مستمرة بين هذه السلطات من أجل تشجيع المنظمات غير الحكومية على إنشاء نقطة دخول مركزية واحدة للوساطة، على أن وجود نقطة اتصال كهذه عند المستوى غير الحكومي باستطاعتها القيام بمهام أخرى غير التي تقوم بها المنظمات الحكومية. كما أكد على أن التعاون بين القضاة يعتبر في غاية الأهمية في هذا الصدد وأشار إلى شبكات القضاة المختلفة مثل شبكة لاهاي الدولية للقضاة.

قالت السيدة بيراني (أستراليا) بأنها تولت دور الممثل عن أستراليا الذي كانت تتولاه السيدة كاثي ليه التي انتقلت إلى قسم آخر. وأفادت بأنها هي نفسها ستعمل في فرع قانون الأسرة لدى دائرة النائب العام وهي هيئة تقدم المساعدة في قضايا قانون الأسرة الدولية والمحلية. أما فيما يتعلق بقضية نقاط الاتصال المركزية أفادت بأن الوضع في أستراليا يشابه كثيرا الوضع في ألمانيا، حيث أن أستراليا أيضا تميز ما بين نقاط الاتصال للقضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي وتلك غير الخاضعة لها. وقالت أنهم سيبحثون مسألة إنشاء نقطة اتصال مركزية واحدة للتسهيل، وأكدت على أنه ستكون هناك أيضا مجموعات غير حكومية قوية في أستراليا تقوم بتوفير المعلومات عن خيارات الوساطة الممكنة.

قالت السيدة طومسن (كندا) بأن الوضع في كندا مشابه. وأفادت بأن الحلول الممكنة ستطرح للنقاش فيما بين المسؤولين في السلطة المركزية وذلك فيما يخص القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي، وبين المسؤولين في وزارة الخارجية بالنسبة للقضايا غير الخاضعة للاتفاقية. وقد رحبت بالفكرة التي تقدمت بها ألمانيا لإنشاء نقطة دخول مركزية على المستوى غير الحكومي.

وافق السيد عمرو عيد المعطي (مصر) على أهمية وجود نقاط اتصال مركزية وأكد على أنه توجد في مصر بالفعل نقطة اتصال مركزية للمنازعات الأسرية الدولية المتعلقة بالأطفال. وأفاد بأن إدارة التعاون الدولي والثقافي بوزارة العدل المصرية تعمل بمثابة "السلطة المركزية" التي تتلقى الطلبات من خلال القنوات الدبلوماسية أو من السفارات أو مباشرة من الأطراف المتخاصمين في المنازعات الأسرية. واستطرد قائلا بأنه بالتوازي لكل ذلك يعمل مكتب المساعي الحميدة أيضا كنقطة اتصال؛ وفي واقع الأمر تحال إلى مكتب المساعي الحميدة قضايا كثيرة بعد فحصها من قبل إدارة التعاون.

قالت السيدة فوجل (الولايات المتحدة الأمريكية) أن الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية مشابه جدا لدول أخرى متعاقدة في اتفاقية لاهاي: أي تتناول وزارة الخارجية القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي وتلك القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي الصادرة، أما القضايا الواردة وغير الخاضعة للاتفاقية فتتناولها المنظمة غير الحكومية NCMC (المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين). ولكنها أكدت على أنه فيما يتعلق بالوساطة لن تكون هناك إجراءات رسمية. وقالت أنه لن يتم توجيه أي طرف من أطراف المنازعة الأسرية إلى الخدمات المعنية إلا إذا قام ذلك الطرف بطلب المعلومات عن الوساطة، وأشارت إلى أنهم يبحثون أيضا إمكانية إعطاء مهمة نقطة الدخول المركزية المتعلقة بالوساطة إلى منظمة غير ربحية.

قامت السيدة هارون (ماليزيا) بتقديم نفسها وأفادت بأنه تحل محل السيد ديسا في هذا المؤتمر الهاتفي فقط. وقالت أن ماليزيا سترحب بإنشاء نقطة اتصال مركزية ولكن الأمر سيتطلب المزيد من المشاورات الداخلية في هذا الصدد. وقالت أن خدمات الوساطة يقدمها حاليا في ماليزيا عدد من الجهات مثل مكتب المساعدة القانونية والوزارة المعنية بالمرأة والأسرة والتنمية المجتمعية، وكذلك نقابة المحامين ودائرة القضاء الإسلامي، على أن الأخيرة تتناول فقط القضايا التي يكون أطرافها مسلمون. كما ألفت الضوء على أن خدمات الوساطة المتاحة في ماليزيا سوف تركز على الوساطة المحلية وأن هذه الخدمات في الوقت الحالي ليست منسقة من خلال نقطة مركزية.

وقال السيد شو (المملكة المتحدة) بأنه كما ذكر في المؤتمر الهاتفي الأخير، فإن الوضع في المملكة المتحدة يشابه ما يوجد في الدول الأخرى المتعاقدة في اتفاقية لاهاي الخاصة باختطاف الأطفال: تحال قضايا اختطاف الأطفال الخاضعة لاتفاقية لاهاي إلى وزارة العدل، وتحال القضايا غير الخاضعة للاتفاقية إلى وزارة الخارجية. وأشار إلى أنه تجري الآن المناقشات حول إنشاء نقطة دخول مركزية فيما بين الوزارات المعنية، كما استرعى الانتباه إلى الحقيقة بأنه في المملكة المتحدة لا توجد آلية رسمية لإحالة الناس إلى الوساطة.

قالت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) أن منظمة جمع الشمل (Reunite) تتلقى بصورة منتظمة قضايا محالة إليها من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، ولكن من ناحية أخرى تتلقى قضايا محالة إليها إما من المحاكم أو من الأفراد مباشرة. وقالت بأن منظمة جمع الشمل تعمل بالفعل بطريقة ما كنقطة اتصال مركزية للوساطة في المملكة المتحدة.

وأكدت على أهمية فتح نقطة الاتصال لكلا الطرفين المتنازعين في قضايا اختطاف الأطفال: الوالد(ة) المتروك والوالد(ة) المختطف.

قالت السيدة كالي (فرنسا) أن القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي في فرنسا تتناولها وزارة العدل وأن دائرة المساعدة المدنية تقدم المساعدة للأباء والأمهات في إيجاد خدمات الوساطة لهم في قضاياهم. بالإضافة إلى ذلك يقدم مكتب التعاون في المسائل المدنية والتجارية الدولية أيضا المساعدة في الوساطة الأسرية الدولية ويمكنه توجيه المتقدمين إلى خدمات الوساطة. وأضافت بأنه في القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي يمكن للأباء والأمهات المتروكين الاتصال بوزارة الخارجية كما يمكنهم تقديم طلب إلى مكتب التعاون في المسائل المدنية والتجارية الدولية للحصول على المساعدة في الوساطة.

شرحت السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) دور منظمة AIFI الدولية للوسطاء الناطقين بالفرنسية، التي تجمع سويا لاجئين مختلفين من المشتغلين في مجال الوساطة في المنازعات الأسرية الدولية، مثل المحامين والعلماء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين والوسطاء والممارسين الآخرين في الدول المختلفة. وأوضحت بأن منظمة AIFI نفسها لا تقدم خدمات الوساطة ولكنها تحيل الأطراف الذين يبحثون عن الوساطة إلى خدمات الوساطة المناسبة لهم. وفي هذا الصدد أكدت على أن مسألة تحديد معايير للتدريب على الوساطة وكذلك تقديم قائمة بأسماء الوسطاء المؤهلين لفي غاية الأهمية. كما استرعت الانتباه إلى العمل الذي قام به الفريق العامل التابع لمنظمة AIFI فيما يتعلق بمعايير الوساطة وإصدارهم لدليل الممارسة السلمية في عام 2008. وأضافت قائلة بأنه في شهر مايو/أيار 2009 قامت منظمة AIFI بتشكيل فريق عامل دولي تتمثل مهمته في الآتي:

- تحديد المعايير لممارسة الوساطة الأسرية الدولية؛
- تحديد المهارات اللازمة لأداء الوساطة الأسرية الدولية؛
- تطوير التدريب المخصص للمضمون؛
- وضع الإطار الأخلاقي (مع الإشارة إلى دليل الممارسة السلمية لعام 2008 الصادر عن منظمة AIFI)؛
- وصف نماذج للممارسة؛
- إعداد قائمة بالوسطاء المتخصصين في الوساطة الأسرية الدولية.

سيقوم هذا الفريق بتقديم تقريره في شهر إبريل/نيسان 2010. وسيسرّ السيدة فيليون مشاطرة هذه اللجنة نتائج وتوصيات هؤلاء الخبراء.

قدّم الرئيس الشكر لجميع المشاركين على ملاحظاتهم، وانتقل بعد ذلك إلى البند التالي بجدول الأعمال وهو "ملفات السوابق القضائية" وأعطى الكلمة للسيد دنكن لإلقاء نظرة عامة على المواد التي تلقاها المكتب الدائم من المشاركين.

أفاد السيد دنكن (المكتب الدائم) بأن المكتب الدائم قد تلقى ملفات لسوابق قضائية من كندا، فرنسا، أستراليا، ألمانيا، السيدة دنيس كارتر فبالتالي المملكة المتحدة، وكذلك من السيدة لورين فيليون. واسترعى انتباه الجميع إلى الحقيقة بأنه لأسباب تتعلق بالسرية لم ينشر المكتب الدائم الوثائق المعنية بموقع مؤتمر لاهاي على شبكة الإنترنت، ولكنه قام بتعميم ملفات السوابق القضائية فيما بين أعضاء الفريق العامل فقط. وقد أكد على أنه بالرغم من أن القضايا الفردية قد حذفت منها أسماء أطرافها إلا أن ظروف وملابسات القضية قد تجعل من الممكن التعرف على العائلات المعنية المتنازعة. وأفاد السيد دنكن بأن المكتب الدائم لم يتلقَ أية ملفات لسوابق قضائية من الدول غير المتعاقدة، وأوضح بأنه لمن المهم رؤية الصورة الكاملة ولذلك اقترح تأجيل مناقشة ملفات السوابق القضائية حتى المؤتمر الهاتفي القادم للفريق العامل، وطلب من المشاركين الذين لم يقدموا بعد أية ملفات لسوابق قضائية أن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

أيد الرئيس اقتراح السيد دنكن وقال أنه ما لم تكون هناك أية تعليقات أخرى من المشاركين في هذا الموضوع، سينتقل إلى البند التالي بجدول الأعمال.

استرعت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) الانتباه إلى الحقيقة بأن ملفات السوابق القضائية التي قدمتها منظمة جمع الشمل (Reunite) تضمنت أيضا ملفين لسابقتين قضائيتين لقضايا غير خاضعة لاتفاقية لاهاي، واحدة مع الجزائر وواحدة مع مصر، وهذا يمكن أن يكون مفيدا في مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

وقال السيد كارل (ألمانيا) أن ملفات السوابق القضائية التي تلقاها من منظمة جمع الشمل تشير إلى مذكرات تفاهم، ولكنها لم يتم إرفاقها. فسأل ما إذا كان من الممكن الحصول على هذه المذكرات.

قدّم السيد عمرو عبد المعطي (مصر) الاعتذار باسم مصر لعدم تقديمها ملفات لسوابق قضائية، ولكنه قال أنه لم يتلقَ الرسالة التي تطلب تقديم ملفات لسوابق قضائية.

وعد السيد دنكن (المكتب الدائم) بعمل الترتيب اللازم لإعادة إرسال الوثائق المعنية إلى السيد عبد المعطي.

انتقل الرئيس إلى البند الثالث بجدول الأعمال، وهو الردود على الاستبيان حول قابلية تنفيذ الاتفاقات التي تم الوصول إليها عن طريق الوساطة وطلب من السيد دنكن تلخيص الردود التي تلقاها المكتب الدائم.

قال السيد دنكن (المكتب الدائم) أن المكتب الدائم تلقى ردودا على الاستبيان من كندا، فرنسا، أستراليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وقال أن مثل ما سبق ذكره عن ملفات السوابق القضائية، فإنه لمن الضروري تلقي الردود على الاستبيان أيضا من الدول غير المتعاقدة في اتفاقية لاهاي. وقال تلخيصا للردود التي تلقاها من الدول المتعاقدة في اتفاقية لاهاي أن الردود بيّنت أن معظم الدول نصّت على قيود معينة فيما يتعلق بمحتوى الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة في المسائل الخاضعة لقوانين الأسرة، والمصممة في معظمها لحماية الأطراف الأكثر عرضة للخطر وتحديد الأطفال. وأكد على أن ذلك بيّن ضرورة إمام الوسطاء بالنظم القانونية المعنية. أما بالنسبة للسؤال الثاني في الاستبيان، أفاد السيد دنكن بأن الردود عليه كانت متغايرة: في بعض البلدان لا تكون الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة اتفاقات قابلة للتنفيذ إلا بتحويلها إلى أوامر محكمة؛ وفي بلدان أخرى يكفي التأكيد من أن الاتفاقات استوفت متطلبات العقد الملزم. وفيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بكيفية موافقة المحاكم على الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة أو تسجيلها لديها، فقال أن في جميع الدول التي قدمت ردودا على الاستبيان يوجد لديها إجراءات محددة لهذا الغرض. واستطرد قائلا بأن كل الدول أكدت على أنه بمجرد تحويل الاتفاق إلى أمر محكمة فيعامل وكأنه قرار محكمة. ولكنه قال أن الردود بيّنت أن تكاليف تحويل الاتفاق الذي يتم الوصول إليه عن طريق الوساطة إلى أمر محكمة تختلف اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى. ثم قام بعد ذلك بتلخيص الردود على السؤال عن معاملة الاتفاقات التي تتم الوساطة فيها في الخارج، وقال أن الردود بيّنت أنها بشكل عام تعامل وكأنها اتفاقات تمت الوساطة فيها محليا. وبالنسبة للسؤال عن الاعتراف بالاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة والتي حصلت على موافقة محكمة أجنبية أو مسجلة لديها، وقابلية تنفيذ هذه الاتفاقات، أفاد السيد دنكن بأن الردود اختلفت اختلافا كبيرا. فقال أن الرد على هذا السؤال كان يعتمد في العادة على ما إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المعنية. وحيث كان الحال غير ذلك، فقال أن الأمر يعتمد على مبادئ القانون الدولي الخاص للدولة المعنية. واسترعى السيد دنكن الانتباه إلى اتفاقية لاهاي لعام 1996 الخاصة بحماية الطفل التي تنصّ على الاعتراف التلقائي بالتدابير التي تتخذها سلطات الدول المتعاقدة فيما يخصّ المسؤولية الوالدية. وقال أنه يتطلع إلى تلقي الردود على الاستبيان من الدول غير المتعاقدة في اتفاقية لاهاي، وشكر كل من قدم ردودا على الاستبيان.

أكد الرئيس على مدى أهمية معرفة ما هي آليات التنفيذ التي ستكون متوفرة وأنه يأمل في الحصول على المزيد من المعلومات عن تلك المسألة من الدول غير المتعاقدة في اتفاقية لاهاي. بعد ذلك أفسح المجال للمشاركين لإبداء ملاحظاتهم.

أشار السيد كارل (ألمانيا) إلى الردود التي قدمتها ألمانيا وقال أنه ليس لديه ما يضيفه.

السيدة بيراني (أستراليا) أشارت إلى ردود أستراليا على الاستبيان وقالت أن ليس لديها ما تضيفه.

أشارت السيدة طومسن (كندا) إلى الردود على الاستبيان التي قدمتها كندا وأكدت على الحقيقة بأن في كندا تختلف تكلفة تحويل الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة إلى أوامر محكمة اختلافا كبيرا. في بعض المناطق في كندا لن تكون هناك أية تكاليف سوى القليل جدا، وفي مناطق أخرى يمكن أن تصل التكاليف إلى 2,000 دولار كندي.

قال السيد عبد المعطي (مصر) أنه لم يتلقى الاستبيان. وقال أن في مصر ستكون هناك قواعد لتنظيم مسألة جعل الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة ملزمة قانونيا. فقال أن هذا يتم عن طريق التصديق على الاتفاق بواسطة محكمة. وألقى الضوء على أن برأيه الشخصي ينبغي أن تعامل مسألة الاعتراف وقابلية التنفيذ بصورة منفصلة، حيث أنهما قضيتين منفصلتين. واتفق مع النتيجة بأن الوسطاء بحاجة إلى المعرفة اللازمة أيضا في مسألة قابلية تنفيذ الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة، واسترعى الانتباه إلى الحقيقة بأن مصر قد أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول

أخرى وأنه عند النظر إلى مسألة قابلية التنفيذ والاعتراف فيجب الأخذ في الاعتبار ليس فقط الالتزامات الوطنية بل الالتزامات الدولية أيضا.

السيد دنكن (المكتب الدائم) وعد بعمل الترتيب اللازم لإعادة إرسال الوثائق المعنية إلى السيد عبد المعطي.

أشارت السيدة فوجل (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى الردود على الاستبيان المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت أنهم وجدوا صعوبة كبيرة في الرد على الاستبيان، حيث أن الولايات الأمريكية لديها نظم قانونية مختلفة جدا. فأشارت إلى أنه على الأقل بالنسبة لتنفيذ أوامر الحضانة الأجنبية سيكون الوضع موحدا نسبيا حيث أن معظم الولايات الأمريكية قد اعتمدت القانون الموحد بشأن الاختصاص القضائي والتنفيذ في مسائل حضانة الأطفال. ولكن من الناحية التحليلية، على حد قولها، فإن قانون الولايات الأمريكية المتعلق بقابلية تنفيذ الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة سيكون صعبا وسيستغرق وقتا طويلا. وقالت أنهم لا يزالون يدرسون هذه القضية بتفصيل أكبر. ورحبت السيدة فوجل بالجهود التي يبذلها الفريق العامل في بحث مسألة قابلية تنفيذ الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة كإحدى أولوياته، وذلك لأن فعالية هياكل وآليات الوساطة التي ينشئها الفريق العامل ستعتمد إلى حد كبير على مسألة ما إذا يمكن تحويل الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة إلى وثائق ملزمة قانونيا.

قمت السيدة هارون (ماليزيا) اعتذارها لعدم التمكن من تقديم الردود على الاستبيان حتى الآن، ولكنها أفادت بأنهم سيعملون على تحقيق ذلك.

أشار الرئيس إلى أنه من الحاسم أن تكون هناك المعرفة اللازمة عن كيفية جعل الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة قابلة للتنفيذ وأنه في باكستان لا يزال الأمر بحاجة إلى المزيد من البحث والتحري.

أشار السيد شو (المملكة المتحدة) إلى الردود على الاستبيان التي قدمتها المملكة المتحدة وقال أن ليس لديه ما يضيفه في هذا الوقت.

قالت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) أن منظمة جمع الشمل (Reunite) ستكون سعيدة لتقاسم خبراتها فيما يتعلق بالاتفاقات التي توسطت فيها المنظمة، وشرحت بأن العديد من مذكرات التفاهم الخاصة بالمنظمة قد تحولت إلى أوامر محكمة وتمت مطابقتها في الدول المتعاقدة في اتفاقية لاهاي. أما بالنسبة للاتفاقات التي تمت عن طريق الوساطة في القضايا غير الخاضعة لاتفاقية لاهاي، قالت أن الوضع بطبيعة الحال كان مختلفا إلا أن في هذا الصدد أيضا تم تحويل العديد من مذكرات التفاهم إلى أوامر محكمة. وفيما يتعلق بالقضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي أفادت بأن التكلفة تكون حوالي 1,500 جنيه إسترليني، كما أبرزت أهمية توفير التدريب اللازم للوسطاء. وأخيرا استرعت الانتباه إلى الحقيقة بأن منظمة جمع الشمل (Reunite) قد نجحت في تأمين التمويل اللازم لمشروع بحثي حول فعالية الوساطة، والذي تأمل أن يبدأ بنهاية هذه السنة. وقالت أن المنظمة ستكون سعيدة لمشاركة أعضاء الفريق العامل نتائج هذا البحث.

أشارت السيدة كالي (فرنسا) إلى ردود فرنسا على الاستبيان. وقالت أنه فيما يخص قابلية التنفيذ فلا يوجد في فرنسا فارق بين الاتفاقات التي تمت الوساطة فيها سواء في القضايا الخاضعة لاتفاقية لاهاي أو تلك غير الخاضعة لها. ولكن لكي تكون الاتفاقات قابلة للتنفيذ فيجب الموافقة عليها من قبل المحكمة.

قالت السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) أنه في عامي 2006 و 2008 كانت منظماتها قد أجرت دراسة عن الوسطاء الذين يقدمون خدماتهم في الوساطة الأسرية الدولية (إما بصفة شخصية أو بالاتصال عن بعد هاتفيا أو بالبريد الإلكتروني على سبيل المثال) وكان من بين الموضوعات المختلفة التي تم نقاشها مع الوسطاء موضوع قابلية تنفيذ الاتفاقات التي يتم الوصول إليها عن طريق الوساطة. وقالت أن الوسطاء قد أشاروا إلى أن التكلفة ستلعب دورا مهما في هذا الصدد. فقالت أن الأطراف بعد أن يكونوا قد تحملوا تكاليف الوساطة وأتعاب محامهم، قد يصبحون مستاءين ومترددين في دفع مبلغ إضافي لتحويل اتفاهمهم إلى أمر محكمة. وأشارت إلى أنها تشعر بأن الوصول إلى المعلومات القانونية عن المسائل الأسرية من مصدر مستقل له أهمية كبيرة في الوساطة، في أثناء عملية الوساطة وبعدها، وأكدت على أهمية تدريب الوسطاء في هذا الصدد. ثم سألت السيدة كارتر ما إذا كان البحث الذي ستبذره منظمة جمع الشمل سيتطرق أيضا إلى مسألة قابلية التنفيذ.

أجابت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) بأن منظمة جمع الشمل (Reunite) ستبحث أيضا مسألة قابلية التنفيذ وأنها سوف يسعدها مناقشة المشروع البحثي بمزيد من التفصيل مع أعضاء الفريق العامل المهتمين.

قدّم الرئيس الشكر إلى المشاركين على مساهماتهم وانتقل إلى البند الأخير بجدول الأعمال: برنامج العمل المستقبلي. وأشار إلى أنه برأيه الشخصي من المهم للفريق العامل أن يضع المعلومات والمعرفة المكتسبة بشكل كتابي. وقال أنه قد يكون بالتالي محبداً أن يبدأ العمل على وضع مبادئ أو إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالمعايير والوصول إلى الوساطة في المنازعات الأسرية عبر الحدودية التي تشمل الأطفال. كما اقترح بأن رئيسي الفريق العامل، بالتعاون مع المكتب الدائم، يبدآن العمل على إعداد مسودة أولى والتي يمكن بعد ذلك تعميمها على أعضاء الفريق العامل الآخرين قبل المؤتمر الهاتفي القادم.

رحّب السيد شو (المملكة المتحدة) بفكرة البدء في مثل هذا العمل.

اتفق السيد كارل (ألمانيا) مع السيد شو وقال أنه يؤيد فكرة صياغة مقترح مكتوب.

قالت السيدة بيراني (أستراليا) أنها أيضاً توافق على هذا الاقتراح.

وافق السيد عبد المعطي (مصر) على هذا وقال أن الأمر سيحتاج إلى مزيد من التشاور.

قالت السيدة فوجل (الولايات المتحدة الأمريكية) أنها توافق على هذا وشكرت الرئيسين على المقترح.

رحّبت السيدة هارون (ماليزيا) بالاقتراح وقالت أنها تتطلع إلى تلقي المقترح المكتوب.

وافقت السيدة كارتر (خبيرة مستقلة) مشيرة إلى أن مثل هذه الوثيقة ستكون مفيدة للغاية.

قال السيد دنكن (المكتب الدائم) أن ذلك برأيه الشخصي هو الخطوة القادمة المنطقية ألا وهي بلورة المناقشات في شكل كتابي وأن الوثيقة بإمكانها أن تغطي إنشاء نقاط الدخول وقابلية تنفيذ الاتفاقات التي تتم عن طريق الوساطة من جملة أمور أخرى. وأكد للمشاركين والرئيسين دعم المكتب الدائم في الصياغة، واقترح بأن يشعر المشاركون بحرية تامة وعدم تردد في إرسال أية تعليقات أو وثائق إلى المكتب الدائم والتي يمكن أن تكون مفيدة في تطوير المقترح المكتوب.

رحّبت السيدة كالي (فرنسا) أيضاً بالفكرة.

ورحّبت السيدة فيليون (خبيرة مستقلة) بفكرة صياغة مثل هذه الوثيقة واسترعت الانتباه إلى الأنشطة الحالية التي تقوم بها الفريق العامل التابع لمنظمة AIFI الدولية للوسطاء الناطقين بالفرنسية الذي ذكرته من قبل. وقالت أن تقرير الفريق العامل التابع لمنظمة AIFI الذي يتوقع إنهائه في المستقبل القريب (إبريل/نيسان 2010) يمكن أن يكون مرجعاً مفيداً عند صياغة الوثيقة.

قدّم الرئيس الشكر إلى المشاركين على مناقشاتهم المفيدة جداً وقبل اختتام الاجتماع أعطى الكلمة إلى السيد دنكن لمرّة واحدة أخيرة.

أعرب السيد دنكن (المكتب الدائم) عن شكره للفريق العامل على مناقشاته المفيدة، وأكد مرة ثانية على أن المكتب الدائم سيكون مستعداً لتقديم المساعدة في صياغة المقترح المكتوب. أما بالنسبة لتاريخ المؤتمر الهاتفي القادم للفريق العامل فاقترح الأسبوع الأول من شهر فبراير/شباط 2010.

قدّم الرئيس الشكر إلى المشاركين مرة ثانية واختتم الاجتماع.

ملحوظة من المكتب الدائم: يتقدم المكتب بفائق الشكر والتقدير إلى السلطات الكندية على تنظيم وتمويل المؤتمر الهاتفي.